الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

أهمية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة (ل.م.د)
تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- بن عميرة حياة
- برجم شيماء

تحت إشراف:
د.ريغي هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوجنانة فؤاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

آية قرآنية

بسم الله الرحمان الرحيم

"يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير "

(المجادلة : 11)

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس ".

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل على توفيقنا لإتمام هذا العمل.

نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور ريغي هشام الذي ساعدنا ووجهنا ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة فله منا جزيل الشكر

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأساتذة الذين تلقينا العلم منهم.

كما لا ننسى شكر زملائنا الذين ساعدونا في تحقيق هذا النجاح.

حياة شيماء

إهداء

نحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى من قال

فيهما الرحمان: " وبالوالدين إحسانا ".

إلى والديّ حفظهما الله و أطال عمرهما

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها ..... إخوتي و أخواتي

إلى زميلتي في هذا العمل : شيماء

إلى من ساعدني في خطواتي الأولى في انجاز هذا العمل

وأحسن توجيهي في اختيار الأستاذ المشرف : مالك

إلى أصدقائي و زملائي سنة ثانية ماستر مالية المؤسسة دفعة 2022

إلى كل من قدم يد العون لإتمام هذا العمل.

حياة

إهداء

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق وبفضل منه

تمكنت من إنجاز هذه المذكرة

كما أهدي عملي المتواضع الذي تم بعون الله

وإرادته، إلى كل من كان لهم الفضل في نجاحي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال

من إخوة وأخوات

إلى كل زميلاتي وأخص بالشكر زميلتي في

المذكرة: حياة

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة

دفعة 2022.

شيماء

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	II-III
قائمة الجداول والأشكال	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	2-21
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسباب الدافعة للاهتمام بها.	3
المطلب الثاني: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعناصر البيئة الإيجابية لنجاح هذا النوع من المؤسسات.	8
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	12
المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الداعمة لها.	12
المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقييم دورها في الاقتصاد.	17
خلاصة الفصل.	21
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	23-36
تمهيد	23
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	24
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه، أنواعه، ايجابياته، وسلبياته.	24
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الإيجابية له.	28
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	31
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر والأجهزة المرافقة له.	31
المطلب الثاني: اتجاه وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	33
خلاصة الفصل.	36
الفصل الثالث: أهم الآليات التي يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38-50
تمهيد	38
المبحث الأول: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية.	39

المطلب الأول: تعريف وأهمية الصناعة التحويلية.	39
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية.	41
المبحث الثاني: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.	44
المطلب الأول: ماهية سلاسل القيمة العالمية.	44
المطلب الثاني: واقع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.	47
خلاصة الفصل.	50
خاتمة.	53-52
قائمة المراجع.	59-55
الملخص.	61

قائمة الجداول والأشكال

❖ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	13
04	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال سنة 2019	19
05	أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	26-25
06	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2019/2016	34
07	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال سنة 2019	42-41
08	خصائص سلاسل القيمة العالمية	46

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2019/2016	18
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 2019	18
03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة المؤسسة خلال سنة 2019	19
04	تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2019-2016	34

مقدمة

مدخل للموضوع:

تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية لعدة أسباب منها الزيادة الكبيرة في حاجة هذه الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تراجعت فيه مصادر التمويل الأخرى من جهة، وما يترتب عنها من آثار سلبية من جهة أخرى، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والنهوض باقتصاديات الدول المضيفة له، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتمتع به من مرونة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وكذا قدرتها على استيعاب فئة كبيرة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها العلمية والفنية، إلى جانب دورها في تنشيط الصناعة وتوفير مختلف السلع والخدمات النهائية أو تلك التي تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، لذا أولت الكثير من الدول اهتماما كبيرا لهذه المؤسسات.

والجزائر من الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عدة طرق والتي ربما من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما سبق، يمكن حصر إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تلعب دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك ما يدفع للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل تعتبر الجزائر من الدول التي تجذب بصورة هامة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل هناك آليات يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

❖ **الفرضيات:**

كإجابة أولية على التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- هناك العديد من الأسباب التي تدفع الجزائر للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتميز الجزائر بضعف جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- توجد آليات يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في الاقتصاد؛
- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- البحث في إمكانية اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعين في غاية الأهمية وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف يُمكن تشجيع جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال هذا النوع من المؤسسات.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، نبرزها فيما يلي:

- الرغبة في البحث عن آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛
- الموقع التي أصبحت تحتله فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ **حدود الدراسة:**

- الحدود المكانية: خصصنا في هذه الدراسة الجزائر كحيز مكاني لمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحدود الزمنية: حددنا فترة الدراسة من 2016 إلى 2019.

❖ **منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي .

❖ **خطة الدراسة:**

بغرض الإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

الفصل الثالث: أهم الآليات التي يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بالغ من قبل القائمين على إعداد السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية لاعتبارها من أهم العوامل المساهمة في تحقيق وتشجيع التنمية الاقتصادية للبلد، ورغم الأهمية التي استحوذ عليها هذا النوع من المؤسسات إلا أنها لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها خاصة في الدول النامية.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت ودعمت هذا القطاع لإدراكها بأهميته، حيث لجأت إلى إنشاء عدة هيئات لدعمه ومرافقته.

وضمن هذا السياق سيتم من خلال هذا الفصل عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسباب الدافعة للاهتمام بها، كما سنتطرق إلى أهم المشاكل التي تواجهها مع التركيز على التعريف المعتمد في الجزائر وبعض الهيئات الداعمة لها، وقد دعمنا دراستنا بإحصائيات لتطورها خلال فترة زمنية محددة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث استعراض بعض التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة من مجموعة من الدول والمنظمات الدولية والأسباب الدافعة للاهتمام بها، وكذا المعوقات التي تواجهها والبيئة الإيجابية التي تساعد على إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسباب الدافعة للاهتمام بها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسباب الدافعة للاهتمام بها:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكل دولة لها تعريفها الخاص وفقا لعدة اعتبارات،[1] فهناك من يعتمد في تعريفها على أساس عدد العمال وهناك من يعتمد على حجم المبيعات ورأس المال أو رقم أعمالها، وسنحاول فيما يلي تقديم بعض التعريفات لدول ومنظمات دولية.

تعريف اللجنة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "تميز اللجنة الأوروبية بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة، فتعرفها كما يلي: "المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا أجيرا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أجيرا وتتميز باستقلاليتها".[2]

[1] لطيفة جباري، محمد الطاهر دربوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/الجزء02، جامعة خنشلة، ديسمبر 2017، ص 305.

[2] أنيسة حمداوش، التكييف القانوني المؤسسات الصغيرة في ظل التشريع القانوني، المؤتمر الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019، ص 68.

وبناءً على توصية الاتحاد الأوروبي 2003/361 يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال، رقم الأعمال، وإجمالي الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	إجمالي الميزانية
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 2 مليون	أقل من 2 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون

Source.: Nadine Levratto. La PME objet frontière : une analyse en termes de cohérence entrel'organisationinterne et le marché. Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nosjours; Pouvoir, représentation,actionUniversité de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, Jan 2006. halshs-00007804, p 3 .

تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:[1]

- المؤسسات المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي؛
- المؤسسات الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها و حجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي؛
- المؤسسات المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أما منظمة العمل الدولية، فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون البعض منهم في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل في داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص 2.

برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب مدخولا غير منتظم وتهيئ فرص عمل غير مستقرة".[1]

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية: لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:[2]

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتمد اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري عدد العمال ورأس المال المستثمر مع الأخذ بعين الاعتبار نوع القطاع المنتمية إليه المؤسسة، وقد عرف القانون الأساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على الشكل الذي يوضحه الجدول الموالي:[3]

الجدول رقم 02: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	عدد العمال	حجم رأس المال
الصناعة والبناء	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة الجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل

المصدر: فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص 19.

[1] أنيسة حمداوش، التكييف القانوني المؤسسات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] سليمة عزيزو، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2018 ،ص 199.

[3] فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص 18.

الفرع الثاني: الأسباب الدافعة للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تدفع الكثير من الأسباب مختلف الدول، ومنها الجزائر، للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء اقتصاديات مرتكزة عليها، ويُمكن إجمال أهم هذه الأسباب فيما يلي:[1]

– الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية: إن الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية يقلل الحاجة إلى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري. كما ينعكس ذلك على ربحية المشروع نفسه من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة. إن الاعتماد على موارد مالية وطبيعية وإنتاجية محلية يقلل من الآثار التي قد تنجم عن تقلبات أسعار الصرف والتقلبات السياسية؛

– تمتاز هذه المشروعات بسهولة الدخول والخروج من السوق، لاسيما إذا كانت مرحلة تأسيس المشروع قد نفذت بشكل مناسب؛

– تمتاز هذه المشروعات بتوفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغالباً ما تربطهم مع بعضهم البعض علاقة قرابة أو صداقة. إن هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وربحية المشروع؛

– الوزن الملموس والحيز الكبير الذي تشغله كجزء من القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؛

– تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها؛

– لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها، ويمكن أن يتم إنشاؤها بمبالغ بسيطة؛

– مشروعات مكملة لبعضها البعض: تعتبر هذه المشروعات مكملة لبعضها البعض وللمشروعات الكبيرة على حد سواء؛

– القدرة على تغطية قاعدة واسعة من النشاطات الاقتصادية؛

– المساهمة في الحد من احتكار المؤسسات الكبيرة، وتعزيز القدرات التنافسية في أسواق العمل؛

[1] هشام ريغي، بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي – تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية–، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، 14 نوفمبر 2021، ص ص 3–5.

– دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية؛

–جذب الاستثمارات الأجنبية و استغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق؛

– توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة)؛

– توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة؛

– تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء، كما تُسهِم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل؛

– تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة؛

– تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض المكونات التي تحتاجها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك تُسهِم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني؛

– تُسهِم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية، مما يساعد على التخفيف من حِدّة التمركز العمراني والتحضّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية؛

– تعدُ من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية؛

– القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، وأيضاً القدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، ومن ثمَّ زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي منها؛

– القدرة على خلق القيمة المضافة في السلع والخدمات؛

– تسهم بشكل فاعل في رفع الناتج الإجمالي؛

– تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية؛

– تسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل؛

– تسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات المسلكية، ومن ثم تسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه؛

– تساعد في إكساب العاملين فيها مهارات قد تساعدهم على الانتقال إلى وظائف أفضل والبدء بمشروعات صغيرة جديدة؛

– وبالإضافة إلى جميع العناصر السابقة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الجباية الضريبية من خلال دفع ما يُستحق عليها من ضرائب.

المطلب الثاني: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعناصر البيئة الإيجابية لنجاح هذا النوع من المؤسسات

سنتناول في هذا المطلب المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبيئة الإيجابية لها:

الفرع الأول: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل منها :

1- المشاكل التنظيمية والإدارية: تتمثل المشاكل التنظيمية والإدارية في:[1]

- نقص في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار؛
- عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية؛
- غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك وتدخله في كل ما يتعلق بالمؤسسة.

[1] سليمة قواسمية، مباركي صفاء، اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العوائق والتصديات)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة باجي مختار-عنابة، 15-10-2021، ص16.

2- مشاكل نقص العمالة المدربة: تعتبر المؤسسات الكبرى أكثر جاذبية للعمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك للأسباب الآتية:[1]

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرتها على دفع أجور عالية؛
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مخاطر الفشل والتوقف مرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وجود مكافآت وامتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة.

ولهذا تبقى الفئة العاملة في المؤسسات الصغيرة إلا حديثي التخرج من المعاهد والجامعات وقليلي الخبرة والتدريب والذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة متاحة أو إقامة مشاريعهم الخاصة فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة وتجربة في ميدان ما أو في وظيفة ما.

3- المشاكل التمويلية:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولى إلى الخدمات المصرفية بصفة خاصة لأنها لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول إلى أسواق رأس المال، وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية التي لها آجال استحقاق أطول وقيود قليلة للغاية على أوجه استخداماتها إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الرأس مالي اللازم للانطلاق في النشاط من خلال مثلا عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه غالبا صعوبات في الحصول على هذه الأنواع من القروض بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة.[2]

4- مشاكل نقص المعلومات:

نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنفاق للبحث والتطوير وتوفير الاتصال بمصادر المعلومات، فإنها تواجه مشكلات نقص المعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة، بل على بقائها واستمرارها، فنقص المعلومات عن المؤسسات وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم إنتاجها وقدرتها المالية كلها

[1] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014/2013، ص 198.

[2] رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015/2014، ص 31.

عوامل تتسبب في وقوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شباك المؤسسات والمشاريع الوهمية والغش والاحتيال الخارجي.[1]

5- مشاكل متعلقة بالتسويق والتخزين:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها، حيث يؤذي الانخفاض في الإمكانيات المالية إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق الداخلي والخارجي وكذا أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتسويق تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل نقص السيطرة على المخزون، حيث أنه عادة ما يؤدي النقص في مستويات المخزون إلى التقصير في خدمة العملاء مما يؤدي إلى احتمال تحولهم إلى مؤسسات أخرى للحصول على السلع، ومن الضروري أيضا توفر الكميات المناسبة في المخزون بشرط ألا تكون أكثر من المطلوب وإلا أدى ذلك لخسارة فرصة استثمار تلك المبالغ في مجالات عمل أخرى.[2]

6- مشاكل الخلافات بين الشركاء:

في بعض الأوقات تكون المؤسسات الصغيرة ضحية عدم الاتفاق بين الشركاء وفي الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسات ويمكن إجمال هذه السلوكيات والتصرفات فيما يلي:[3]

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة؛
- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية الإنتاجية والتسويقية وغيرها؛
- الأنانية وحب الذات والإتكالية واللامبالاة والتوسع في المصاريف الشخصية.

7- سوء استعمال براءات الاختراع:

فالمؤسسات الصغيرة تجد صعوبة في تجسيد ابتكاراتها ونقلها للإنتاج (التنفيذ)، كما يجدون صعوبة في منع التعدي على براءة الاختراع.[4]

[1] سليمة قواسمية، مباركي صفاء، ، اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العوائق والتصديات)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[4] سليمة قواسمية، مباركي صفاء، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفرع الثاني: البيئة الإيجابية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتمد نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت، والتي تستند إلى عدة عناصر، أهمها[1]:

- استقرار الاقتصاد الكلي المستند إلى مبادئ حرية السوق؛
- وجود برامج للدعم الحكومي وسياسات حكومية مساندة وشفافة؛
- وجود إستراتيجية وطنية متكاملة ومحددة لتطوير القطاع في إطار أولويات القطر؛
- تعزيز التنسيق بين الأطراف الحكومية المعنية من وزارات ومؤسسات؛
- ملائمة النظام التشريعي والقانوني؛
- سيادة سلطة القانون؛
- وجود نظام ملائم لفض المنازعات التجارية والاستثمارية؛
- تبسيط الإجراءات والمعايير المحاسبية وتناسق قواعد الاستثمار؛
- توافر الموارد المالية وإتاحة السبل لتخفيف أعباء المخاطرة على رجال الأعمال في هذا القطاع سواء اقترضوا أو استخدموا أموالهم الخاصة؛
- توافر الدعم الفني والخدمات الاستشارية وفرص التدريب وحاضنات الأعمال وهيئات مختصة بدعم القطاع؛
- توافر التسهيلات والإعانات والتخفيضات والإعفاءات الضريبية؛
- توافر الموارد البشرية المؤهلة؛
- الدخول في شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير التمويل والموارد وفرص التدريب؛
- تكوين شبكات التعاون محليا ومع الأطراف الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم هذا القطاع؛
- الاهتمام بتطوير مناهج التعليم ومخرجات النظام التعليمي؛
- تعميق قيمة المعرفة وتكوين ثقافة المبادرة والتعلم المستمر وتشجيع الابتكار وتوليد الأفكار.

[1] هشام ريغي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الممارسة والتحديات، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات R.I.C.O.I، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2- لونيسي علي، 30 ماي 2016.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة من خلال إصدار عدة قوانين تشريعية وتنظيمية خاصة القانون التوجيهي الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول استعراض الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على واقع هذه المؤسسات في الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2019.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الداعمة لها

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الأجهزة الداعمة لها.

الفرع الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل التعديلات الجديدة التي عرفتها الجزائر في مجال الاستثمار صدر القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء بأحكام جديدة تبعا لتوجيه الحكومة الجزائرية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل التي كانت تواجهها في ظل القانون القديم. وقد عرفت المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات": [1]

- تشغل من واحد 1 إلى مائتين وخمسين 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية (كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

[1] القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

ويمكن تلخيص المعايير المعتمدة في تعريف هذا النوع من المؤسسات حسب القانون 17-02 في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دينار جزائري	أقل من 20 مليون دينار جزائري
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار جزائري	أقل من 200 مليون دينار جزائري
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري	ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون رقم 17-02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

الفرع الثاني: الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع القانون رقم 17-02 إلى:[1]

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات؛
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

[1] نفس المرجع السابق.

ومن أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعت الدولة الجزائرية هيئات لدعمها أهمها:

1- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: [1]

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 04 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الصفة تتولى الوكالة المهام التالية:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها عند الاقتضاء؛
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- انجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية؛
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهي مؤسسة عمومية توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى الصندوق عدة مهام أهمها:[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 4 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32 الصادرة في 4 ماي 2005.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة في 13 نوفمبر 2002.

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية:
  - إنشاء المؤسسات؛
  - تجديد التجهيزات؛
  - توسيع المؤسسة؛
  - أخذ مساهمات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانة؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساندة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب الأمر رقم 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة وتتكفل بضمان ترقية الاستثمارات ومساعدة أصحاب المشاريع سواء كانت وطنية أو أجنبية، ضمان احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، كما تقوم بالسهر على تسيير صندوق دعم الاستثمارات وتقديم الامتيازات.

وتسهيلا لمهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم إنشاء مجموعة من الهيئات تكمل دور الوكالة نذكر: المجلس الوطني للاستثمار الذي يتولى اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار والتدابير المحفزة له لمسايرة التطورات الاقتصادية الحصيلة في المجال الاقتصادي، كما يقوم بالفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويره، كما نجد الشباك الوحيد الذي أنشئ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة، فهو يؤهل قانونيا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات ويتأكد من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، كما يسهر على تنفيذ الإجراءات المتخذة، دون أن ننسى صندوق دعم الاستثمارات الذي يقوم بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لانجاز الاستثمارات.[1]

[1] ليدية فطمة دفريا، الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019، ص 549.

4- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

هي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة تعمل على تمويل ومتابعة مشاريع الشباب، تعمل باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم 96-234 إضافة إلى مجموعة من المراسيم الأخرى مثل المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 96-296 الصادر في سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء وتثبيت مهام هذه الوكالة[1]، هذا وأسندت هذه الوكالة التي كانت سابقا تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 الصادر في 05 ماي 2020،[2] كما أعيد تسمية هذه الوكالة تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بناء على المرسوم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

تضطلع الوكالة بالاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية، كما تقوم بعدة مهام إضافة إلى المهام المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 96-296 أهمها:[3]

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برنامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها وفقا لأحكام هذا المرسوم.

---

[1] فاطمة الزهراء بن شعيب، دور وكالات الدعم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير مناصب الشغل، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 31 ديسمبر 2021، ص 319.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 5 ماي 2020، يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سلطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الجريدة الرسمية، العدد 27الصادرة في 6 ماي 2020.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها، الجريدة الرسمية، العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المهام التالية:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح القروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

6- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحكمه القوانين والتنظيمات المعمول بها وأحكام هذا المرسوم التنفيذي، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، تتمثل مهام الصندوق في ما يلي:[2]

- يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزامات إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وتقييم دورها في الاقتصاد

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا من سنة إلى أخرى وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها فقد زاد عددها بصورة كبيرة خلال الفترة مابين 2016-2019 كما هو موضح الشكل التالي :[3]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة في 25 ماي 2004.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 ، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44 الصادرة في 7 جويلية 1994.

[3] هشام ريغي، بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-10.

الشكل رقم 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

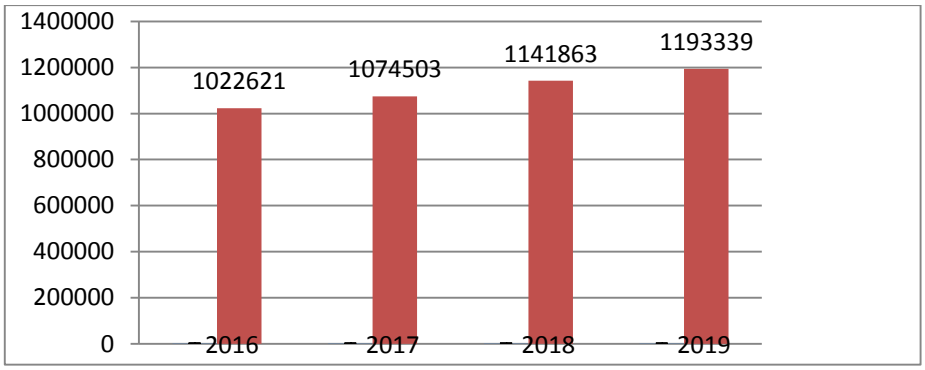

المصدر: ريغي هشام: بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-10.

من خلال الإحصائيات الواردة في الشكل رقم 01 يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 قدر ب 1022621 مؤسسة ليزداد عددها بنسب متفاوتة وغير ثابتة ليصل عددها في نهاية سنة 2019 إلى ما يقدر ب 1193339 مؤسسة .

بالرغم من هذا العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن تقييم دورها في الاقتصاد يتوقف على عدد من المؤشرات من بين أهمها :[1]

أ-**المساهمة في تطوير القطاع الخاص** : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر إلا أن اغلبها مؤسسات خاصة، فخلال سنة 2019 بلغ إجمالي عدد مؤسسات القطاع الخاص 1193096 مؤسسة، أي ما نسبته 99.98 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما مؤسسات القطاع العام فقد بلغ عددها 243 مؤسسة فقط أي بنسبة 0.02 % .

الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 2019

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 8.

[1] هشام ريغي، بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن اغلب مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات صغيرة جدا إذ بلغ عددها 1157515 مؤسسة، أي بنسبة 97% في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 30948 أي بنسبة 2.6 %، عدد المؤسسات المتوسطة 4633 أي بنسبة 0.4 %.

الشكل رقم 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فئة المؤسسة خلال سنة 20

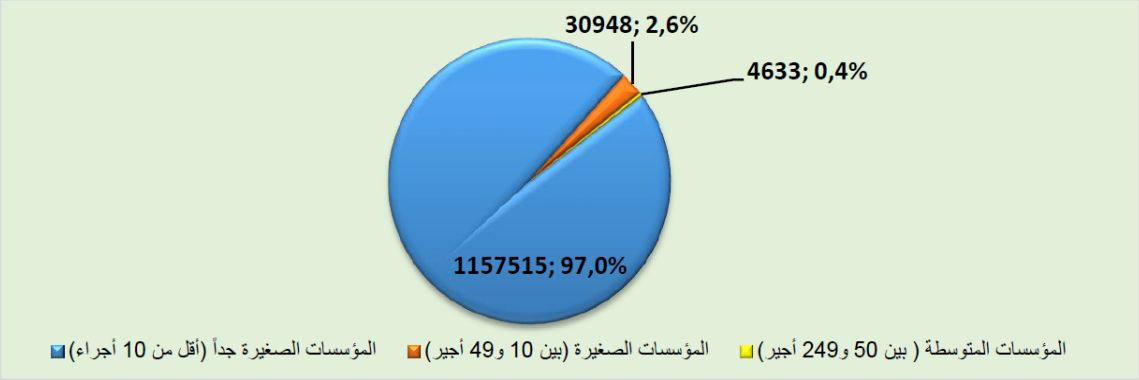

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 9.

ب-تنوع القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا التوزيع من قطاع إلى آخر والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال سنة 2019.

الجدول رقم 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال سنة 2019

القطاع / البيان	الزراعة	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	النشاطات الحرفية	المجموع العام
العدد	7481	3066	190170	103693	614375	274554	1193339
الحصة %	0.63	0.26	15.94	8.69	51.48	23.01	100

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 6.

من خلال معطيات الجدول رقم 04 نلاحظ هيمنة قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع 614375، أي بنسبة 51.01 %، ويليه قطاع النشاطات الحرفية حيث بلغ عدد المؤسسات فيه 274554 أي بنسبة 23.01 %، أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغ 190170 أي بنسبة 15.94 %، وبلغ عدد المؤسسات في قطاع الصناعات التحويلية 103693 أي بنسبة 8.69%، وفي القطاع الزراعي بلغ عدد المؤسسات الناشطة

في القطاع 7481 مؤسسة أي نسبة 0.63 %، واحتل قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة اضعف بنسبة حيث قدر عدد المؤسسات في هذا القطاع 3066 مؤسسة أي بنسبة 0.26 %.

جـ- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بالرغم من عدم توفر إحصائيات رسمية حول نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إلا أن هذه المؤسسات تساهم من دون شك في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الاعتبارات:

- العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيمنتها على النسيج الاقتصادي؛
- تنوع القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنوع القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

د- الصادرات السلعية خارج المحروقات:

تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات السلعية خارج المحروقات ضعيفة جدا لعدد من الاعتبارات:

- أغلب الصادرات السلعية للجزائر والبالغة 35.85 مليار دولار سنة 2019 هي عبارة عن محروقات، حيث بلغت قيمة صادرات هذه الأخيرة 33.24 مليار دولار، أي ما نسبة 92.80%من مجمل الصادرات السلعية، أما الصادرات السلعية خارج المحروقات فقيمتها ضعيفة جدا وبلغت 2.58 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 7.20% من مجموع الصادرات السلعية؛
- بلغ عدد المصدرين خارج المحروقات 1468 مصدّر سنة 2019، من ضمنهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويستحوذ المصدّرون الخمسة الأوائل لوحدهم على أكثر من 72.69% من القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خارج المحروقات، ويتعلق الأمر خاصة بمصدري منتجات اليوريا (l'urée)، المذيبات (solvants)، الأمونياك (l'ammoniac) والسكر.

ويشير ضعف الأداء التصديري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم مساهمتها بشكل ملحوظ في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوصل إلى أنها رغم الاختلاف في تعريفها لدى بعض الدول فهي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية الإنتاج وأحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من الامتيازات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل ومعوقات من شأنها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره.

وقد أثبتت التجربة الجزائرية الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات، حيث تبين لنا كيف ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع قطاعات النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تعنى بها الدول، وذلك لما تساهم به من حركة ودفع للتنمية الاقتصادية، كما أنها مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.

تناولنا في هذا الفصل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث خصصنا المبحث الأول للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر أوضحنا فيه مفهومه من خلال تقديم مجموعة من التعريفات حسب المنظمات الدولية، والأسباب الدافعة له، ثم ذكرنا المعوقات والبيئة الإيجابية له.

واهتم المبحث الثاني بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عرض فيه إطاره القانوني والأجهزة الداعمة له، كما دعمنا دراستنا هذه بإحصائيات تمثل حجم تدفقات الاستثمار المنسابة للجزائر خلال فترة زمنية محددة.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريفات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ايجابياته وسلبياته، كما سنتطرق إلى المعيقات التي تواجهه والبيئة الواجب توفيرها لجذبه.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه، أنواعه، ايجابياته، وسلبياته

سنوضح في هذا المطلب مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، كما سنتطرق إلى ايجابيات وسلبيات هذا النوع من الاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

لقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سنحاول عرض بعض تعريفات له:

تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

تعريف منظمة التعاون والتنمية: عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر)، على مشروع مقام في اقتصاد آخر".[2]

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة والتنمية: ملكية الأسهم، رأسمال، الأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج".[3]

---

[1] وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية– دراسة حالة دول شمال إفريقيا–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 126.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 50.

[3] صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص ص 3–4.

تعريف تقرير الاستثمار العالمي: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي: "هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار".[1]

تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: عرفته على أنه "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار".[2]

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر بتوظيف أمواله في دولة أجنبية، ومن خصائصه:

- أن يكون المستثمر شخص طبيعي أو معنوي؛
- أنه استثمار طويل الأجل؛
- يمتلك المستثمر درجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة؛
- إمكانية تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج.

ويمكن تصنيف الاستثمارات الأجنبية المبشرة إلى أربعة أنواع ويبين الجدول أدناه هذه الأنواع والعوامل التي تدفع كل نوع:

الجدول رقم 05: أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نوع الاستثمار	العوامل الدافعة
الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية/المهارات	موقع الموارد الطبيعية/المهارات.
الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق	إمكانية السوق: • أبعاد السوق؛ • الدخل الفردي؛ • التفضيلات الخاصة بالعملاء؛ • نوعية السلع والخدمات التي سيتم توفيرها.

[1] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص 216.

[2] وهيبة بن داودية، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004/2005، ص 16.

الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول الإستراتجية	الحصول على أصول إستراتيجية: • العلامات التجارية والاتجاه السوقي؛ • الدراية العملية؛ • التكنولوجيا؛ • شبكات التوزيع؛ • رأس المال البشري.
الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة	تخفيض التكاليف: • غالبا موجهة نحو التصدير؛ • توافر المهارات بمهارات منخفضة التكلفة؛ • القريب من السوق؛ • تكاليف إعادة توقع منخفضة.

المصدر:هشام ريغي، أهمية حوافز الاستثمار الحكومية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور الحوكمة الاقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 25/24 أكتوبر 2018.

الفرع الثاني: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الآثار الإيجابية التي تحضى بها الدول المضيفة في:[1]

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا مهما في نقل المعرفة التقنية وأحدث الوفرات الخارجية من خلال استخدام التقنية المتطورة وإشراك الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها، فضلا عن إدخال التحسينات التقنية من الدول الصناعية إلى الدول النامية؛
- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية؛

[1] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 70-71-72.

- تعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، وذلك لأن زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية وتعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبذلك بتحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى؛
- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية، إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك؛
- الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، ويكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وكذلك تساهم بتخفيف الشحة في الواردات، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، وكذلك تؤدي إلى زيادة الصادرات وما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية.

الفرع الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

مقابل ما تحضى به الدول المضيفة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا لا ينفي أن هناك سلبيات لهذا الاستثمار نذكرها منها ما يلي:[1]

- تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية واحتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة، وعدم اكتراثها بالبعد البيئي، بل والإضرار به في كثير من الأحيان، حيث يتم تحويل الصناعات الملوثة إلى البلدان النامية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلوث المحيط، وما ينجر عنه من أمراض وأوبئة؛
- تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار، على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الأقطار النامية، إذ أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توطيد تقنيات الإنتاج الحديثة وتوليد فرص العمل للأيدي المحلية لا يتناسب مع

[1] نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،مصر، 2016، ص ص 69-70-71-72.

الآمال المعقودة عليها ومع حجم الأرباح الذي تحوله إلى الخارج، وقد ولد هذا التوجه السلبي ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية وأصبح ينظر إليها على أنها أداة حديثة من أدوات نهب الثروات وزيادة التبعية للدول الصناعية؛

- عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي، لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل؛
- منافسة الشركات الوطنية القائمة؛
- هناك آثار سلبية أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال من خلال تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة وكذا إمكانية خضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي تعرض المصالح الوطنية للدول المضيفة لهذه الضغوط، وهذا ما يجعل نشاط تلك الشركات سببا في الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء أساسية أو مساعدة مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمرتبات التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة بالوطنية فإنه من المحتمل جدا أن تهرب الكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل في المشروعات الأجنبية.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الإيجابية له

سنوضح في هذا المطلب معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والبيئة الايجابية له.

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالرغم من الجهود المبذولة من الدول لاستضافة الاستثمارات الأجنبية في بلدها إلا أنه دوما تواجه معيقات يمكن أن نوجزها في:

المعيقات السياسية: إن حوادث الانقلابات السياسية، الاغتيالات، وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة المتكررة في الحكومات كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقرارا كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر.

وتفيد الكثير من الأبحاث التجريبية التي أنجزت في مجال تحديد طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن تواجد ارتباط سلبي بينهما، حيث يعتبر الاستقرار السياسي والأمني العامل الأساسي من بين العوامل الأخرى، إذ يلعب دورا هام في تبديد مخاوف الشركات

الأجنبية، فعلى سبيل المثال لم تسمح الإدارة الأمريكية للاستثمار في كوبا أو إيران حتى لو كان هذا الإجراء يضيع عليها فرص الاستثمار في قطاعات واعدة ضمن هذه الدول، كما أن هذه الإجراءات تركت ساحة المنافسة فارغة للشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في مثل هذه الأدوار.[1]

المعيقات الضريبية: إن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المضيفة قد يشكل عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة.

وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعد الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإلمام بها أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي، فضلا عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددها تبعا لأغراضها يشكل في الواقع عوائق مهمة في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية، يضاف إلى ذلك أحيانا عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية لديها مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ويخل بثقة المستثمر.[2]

المعيقات القانونية: وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع، الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي، كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي، وقد يخضع المستثمر الأجنبي إلى إجراءات قانونية وإدارية كثيرة ومتعددة ومكلفة للحصول على الترخيص بممارسة نشاطه، الشيء الذي ينفره ولا يحفزه على الاستثمار في مثل هذا البلد، ولا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و/أو تحكمه قواعد تصفية لا داعي لها، ويتم ذلك غالبا بسبب الضغوط من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاضطلاع بعمليات المراجعة والفرز.[3]

الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص 71.

[2] جمال بلخباط، تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة إدرار، الجزائر، ص 184.

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره، ص 66.

الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طول تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.[1]

الفرع الثاني: البيئة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يجب علينا أولا تعريف البيئة الإيجابية للاستثمار وتتمثل في مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري وقرارات المستثمرين(المحليين والأجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.[2] من مظاهر المناخ الجيد للاستثمار ما يلي:[3]

- إتباع سياسات التحرر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه؛
- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبي؛
- تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري؛
- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتسيير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة؛
- توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري؛
- توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها؛
- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر؛
- توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية؛
- خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، والأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة؛
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسؤولين.

[1] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 92-93.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية والتي تسعى جاهدة إلى تهيئتها وتطويرها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية وذلك بإصدار عدة قوانين وتشريعات محفزة لجذب الاستثمار أهمها القانون 09/16 المتعلق بتطوير الاستثمار.[1]

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر و الأجهزة المرافقة له

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر والأجهزة المرافقة له.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

لم يعرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار، وأشار فقط إلى مجال تطبيق قانون الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع الإشارة إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة.[2]

يقصد بالاستثمار في مفهوم المادة 02 من هذا القانون:[3]

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛
- المساهمات في رأسمال الشركة.

تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية وفق هذا القانون من تحفيزات جبائية، شبه جبائية وجمركية، بالإضافة إلى مزايا أخرى تتمثل في:

- **المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:**

تستفيد من هذا النوع من المزايا الاستثمارات المذكورة في المادة 02 من هذا القانون والتي تقسم على مرحلتين حسب ما ورد في المادة 12:

- في مرحلة الإنجاز تستفيد من عدة مزايا منها الإعفاء من الحقوق الجمركية، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري؛

---

[1] فاطنة العطري، الداوي الشيخ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2020/06/30، ص ص 293-294.

[2] سي فضيل الحاج، معمر حيتالة، حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 13، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/06/30، ص 106.

[3] القانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتضمن ترقية المستثمر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص 18.

- أما في مرحلة الاستغلال فتستفيد من ثلاث مزايا تتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني بالإضافة إلى تخفيض 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية.

- **المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل:**

تستفيد من هذا النوع من المزايا النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، والتي تشترك في نفس المزايا مع الاستثمارات المذكورة في المادة 02.

- **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:**

تستفيد من هذا النوع من المزايا الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، وتتضمن تمديد مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر 10 سنين.

الفرع الثاني: الأجهزة المرافقة له

أنشأ المشرع الجزائري العديد من الأجهزة لدعم وتشجيع الاستثمار، أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وقد تم ذكرها بالتعريف في الفصل الأول[1]، والمجلس الوطني للاستثمار.

أولا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تكلف هذه الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية حسب القانون رقم 09/16 بما يأتي:[2]

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 أعلاه وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.

[1] سي فضيل الحاج، معمر حيتالة، حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 112.
[2] القانون رقم 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار

نص المشرع على صلاحياته في المادة 18 من الأمر 01 -03 المعدل والمتمم، إذ كلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على اتفاقيات التفاوض المبرمة بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام قانون الاستثمار، هذا ما جاء في قانون الاستثمار وترك هذا القانون تفصيل اختصاصات المجلس للتنظيم الذي تولاه المرسوم التنفيذي رقم 06 -355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، أما بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 فقد تضمن بدوره تحديدا للدور الذي يلعبه المجلس في مجال إستراتيجية دعم الاستثمار في ظل النظرة الجديدة المعتمدة، ولقد نصت المادة 14 من قانون الاستثمار الجديد فيما يتعلق بمنح المزايا للاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغا معينا على وجوب خضوعها لرقابة المجلس، نفس الشيء بالنسبة لنص المادة 17 من قانون الاستثمار والتي تتعلق بكيفية منح المزايا الاستثنائية للاستثمار بالنسبة للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني والتي تتم بموجب اتفاقية استثمار بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وتحدد المادة 18 كيفية تطبيق المزايا المتفق عليها بين المستثمر والوكالة لاسيما فيما يتعلق بنظام الإعفاءات الضريبية حيث يبقى دور المجلس متعلقا أساسا بالنظر في المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الإستراتيجية والعوائد المالية الكبرى والتي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعاني الجزائر من نقص شديد في جذب الاستثمارات الأجنبية[2]، حيث بلغت قيمة التدفقات من تلك الاستثمارات الواردة إلى الجزائر 1636 مليون دولار سنة 2016، ثم تراجعت بقيمة 404 مليون دولار سنة 2017، وبالرغم من الارتفاع الذي شهدته سنة 2018 والذي يقدر ب 234 مليون دولار إلاّ أنها تبقى ضعيفة جدا، لينخفض بعدها إلى 1382 مليون دولار سنة 2019.

[1] عميروش فتحي، الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 16-09، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، جامعة الجزائر1، 2020، ص ص 565، 566.

[2] هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد05، 2016/05/23، ص 248.

الجدول رقم 06: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2019/2016

السنوات	العالمية	الاقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر			
				القيمة	الحصة%		
					من العالمية	من الاقتصاديات النامية	من إفريقيا
2016	2065238	673750	46249	1636	**0.08**	**0.24**	**3.54**
2017	1647312	716344	40176	1232	**0.07**	**0.17**	**3.07**
2018	1436732	702197	45374	1466	**0.21**	**0.21**	**3.23**
2019	1530228	734390	47143	1382	**0.09**	**0.19**	**2.93**

Source : https://unctadstat.unctad.org (Consulted 16/12/2021)

النسب من إعداد الباحثين

من خلال بيانات الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، شهد حجم التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2019 تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض مقارنة مع دول العالم حيث سجل في عام 2016 نسبة 0.08% من التدفقات العالمية، ثم انخفض في سنة 2017 إلى نسبة0.07% ثم عاد إلى الارتفاع إلى أن وصل إلى نسبة 0.09% سنة 2019، وهذا ما نلاحظه أيضا عند المقارنة بين الجزائر والاقتصاديات النامية، أما إفريقيا فنلاحظ انخفاض كبير من3.54% سنة 2016 إلى 2.93% سنة 2019 على الرغم من الوزن الاقتصادي للجزائر في هذه القارة.

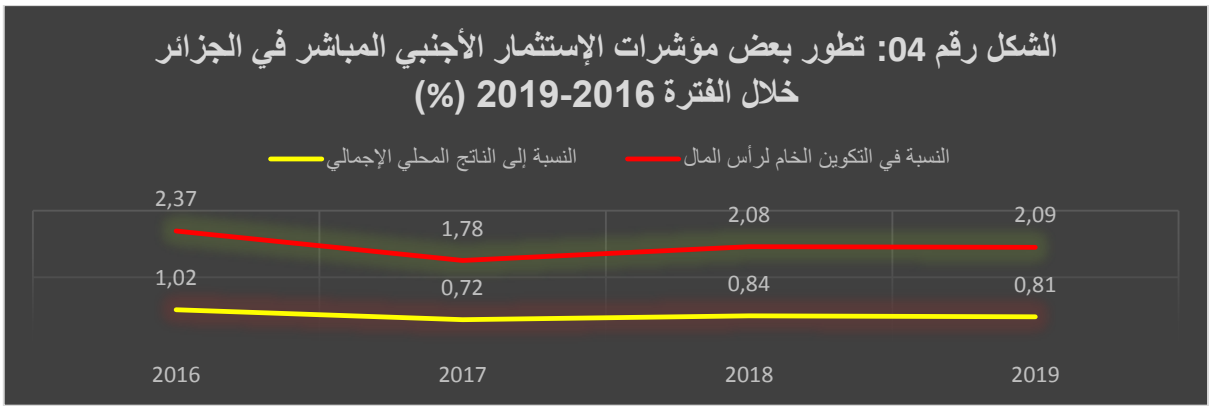

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات من:(http://unctadstat.unctad.org (Consulted on 16/12/2021

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 والذي يمثل تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية 2016-2019، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لا تمثل سوى 0.81٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 مسجلة بذلك انخفاض مقارنة بنسبة 2018.

كما نلاحظ أيضا أن التدفقات لا تمثل بالنسبة للتكوين الخام لرأس المال سوى 2.09٪ سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاض طفيف مقارنة بنسبة 2018.

ويعود أسباب هذا الضعف إلى:

- مشكلة الحصول على تمويل؛
- تفشي البيروقراطية والرشوة في الإدارات؛
- مشكلة الحصول على العقار بسبب ارتفاع أسعارها؛
- كثرة القوانين وعدم استقرارها؛
- عدم توفر مناخ شفاف وواضح في العلاقات الاستثمارية بين البلد المضيف والمستثمرين الأجانب.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا التطرق لواقعه في الجزائر استخلصنا أنه رغم الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مكونات تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية وأفضل مصدر من مصادر التمويل الخارجي إلا أن الجزائر تعاني من نقص شديد في جذب الاستثمارات الأجنبية، عالميا وإفريقيا على الرغم من وزنها الاقتصادي.

الفصل الثالث: أهم الآليات التي يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في الاقتصاد من خلال إسهامها في خلق قيمة مضافة ودعمها للصادرات وتخفيف عبئ الواردات وجب الاهتمام بها ووضع سياسات داعمة لها من أجل النهوض بالاقتصاد وتنويعه.

ومن أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم هو قطاع الصناعة التحويلية لما له من دور حيوي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، إذ يسعى إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطية وسلع نهائية بهدف تغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض من المنتجات إلى الأسواق العالمية، مما يساعد على التخلي عن الصادرات الطاقوية والتوجه نحو الصادرات السلعية، ويتيح لهذه المؤسسات العمل كموردين مستقلين والنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل التعرف على قطاع الصناعة التحويلية وأهميته، وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، كما سنتطرق إلى ماهية سلاسل القيمة العالمية وواقع اندماج هذه المؤسسات فيها.

المبحث الأول: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية

تعتبر الصناعة التحويلية من أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسهم في زيادة الناتج المحلي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الصناعة التحويلية وأهميتها وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذا المجال.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الصناعة التحويلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصناعة التحويلية وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف الصناعة التحويلية

تأخذ الصناعة التحويلية عدة تعريفات أهمها:

تعريف01: الصناعة التحويلية هي "مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة والمواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة ونتيجة لهذا تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية".[1]

تعريف 02: كما تعرف الصناعة التحويلية على أنها "الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه".[2]

تعريف 03: يمكن القول أن قطاع الصناعة التحويلية هو "القطاع الذي يرتبط عمله ونشاطاته الإنتاجية بتحويل المنتجات الأولية الزراعية منها والمعدنية التي ينتجها قطاع الصناعة الإستخراجية إلى منتجات أخرى مولدا بذلك قيمة مضافة قد تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تولدها مرحلة الإنتاج الأولي".[3]

من خلال مختلف التعريفات السابقة نستخلص أن الصناعة التحويلية هي الصناعة التي تعتمد على تحويل المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد النباتية والحيوانية إلى منتجات ذات أهمية نسبية أكبر يمكن استخدامها في العديد من الأنشطة اليومية.

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعمري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص 14.

[2] محمد زرمان، غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 11، العدد 03، جامعة البليدة 02، 2020/12/31، ص 9.

[3] حسن خلف فليح، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 135.

ومن أهم فروع الصناعة التحويلية :[1]

- صناعة تعدين المعادن السوداء (كإنتاج الحديد الصلب، والفولاذ، والصفائح ....)؛
- صناعة تعدين المعادن الملونة (كإنتاج النحاس، والزنك، والرصاص والألمنيوم، القصدير والنيكل)؛
- صناعة تحويل المعادن (كإنتاج المصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة، ووسائط النقل والتكتيك الإلكتروني وغيره)؛
- الصناعات الكيماوية؛
- صناعة الأخشاب؛
- صناعة الورق والطباعة، والنسيج بأنواعها؛
- صناعة الأحذية الجلدية؛
- والصناعات الغذائية بأشكالها المختلفة وأنواعها.

الفرع الثاني: أهمية الصناعة التحويلية

تعد الصناعة التحويلية من أهم فروع الصناعة كونها أساس وجوهر عملية التطور نتيجة إسهامها المباشر في عمل الاقتصاد ونموه، ويمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:[2]

- يمكن أن توفر فرص لتشغيل العاملين في الاقتصاد في أنشطتها المتنوعة والمتزايدة، وبالذات الذين انتقالهم من القطاع الزراعي بعد تحديثه باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر تطورا؛
- الإمكانات التمويلية التي يتيحها هذا القطاع لعملية النمو من خلال توفير فائض اقتصادي يتمثل بالدخول والأرباح التي تتولد في هذا القطاع والتي يمكن أن تمول عمليات الاستثمار إضافة إلى الإمكانات التي يتيحها القطاع لتصدير فائض منتجاته إلى الخارج؛
- الدور غير المباشر الذي يؤديه هذا القطاع في عمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي نموها من خلال الارتباطات والعلاقات الهامة للقطاع بالقطاعات الأخرى، وبحيث يمارس عن طريق ذلك دور هام ومؤثر بالشكل الذي يحفزها على التطور من خلال ارتباطاته الأمامية بتوفير منتجاته لها، وارتباطاته الخلفية معها بطلب منتجاتها للاستخدام في إنتاجه، أو الاثنين معا، وبالشكل الذي يحفز القطاعات الأخرى ويتيح لها ما يلزم لتوسعها؛

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعمري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

[2] حسن خلف فليح، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

- التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها، وبالتالي يتزايد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محليا، مما سينعش ويزيد حركة التجارة الخارجية؛[1]
- كما تلعب الصناعة التحويلية دورا أساسيا في تحقيق التغير الهيكلي طويل الأجل، فهي تخلق الكثير من فرص العمل الرسمية والمنتجة في مرحلة مبكرة من التنمية، كما أنها تعد محركا لتنمية التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النمو المستدام في الإنتاجية في الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى.[2]

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيمنة القطاع الخاص وإذا تعمقنا أكثر في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نجد أنها تنشط في عدة مجالات أهمها الزراعة، البناء، الصناعة والخدمات، ولهذا سنعتمد في دراستنا من خلال الجدول رقم 07 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة،[3] كما سنركز على قطاع الصناعة التحويلية كونه من أهم البدائل في زيادة وتنويع الإنتاج.

الجدول رقم 07: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال سنة 2019

قطاع النشاط	العدد
I. الزراعة والصيد البحري	-
الزراعة والصيد البحري	7387
المجموع الجزئي 1	7387
II. المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات ذات الصلة	-
الماء والطاقة	180
المحروقات	1074
الخدمات والأشغال البترولية	461

[1] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر –دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية– الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي– البليدة 02، 06 و 07 نوفمبر 2018، ص 4.

[2] زرمان محمد، غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] بكريتي نصيرة، شريف طويل نورالدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر أي أثر لذلك في الاقتصاد، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 7، العدد 1، جامعة مستغانم، 2018/03/22، ص ص 32–33.

المناجم والمحاجر	1349
المجموع الجزئي 2	3064
III. البناء والأشغال العمومية	-
البناء والأشغال العمومية	190155
المجموع الجزئي 3	190155
IV. الصناعة التحويلية	-
الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	15884
مواد البناء	12842
الكيماويات والبلاستيك	5207
الصناعات الغذائية	31997
صناعة النسيج	8460
صناعة الجلود	2242
صناعة الخشب والورق	21326
صناعة متنوعة	5663
المجموع الجزئي 4	103621
V. الخدمات	-
النقل والاتصال	60979
التجارة	140871
الفنادق والمطاعم	39425
الخدمات المقدمة للمؤسسات	58969
الخدمات المقدمة للأسر	57191
خدمات للمرافق الجماعية	9605
المجموع الجزئي 5	367040
المجموع الكلي	671267

Source : ministére de l'Industrie et des mines, bulletion d'information statistique de l'entreprise, N°36, avril 2020, p32.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتوزع على قطاع الخدمات بـ 367040 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهي الحصة الأكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويليها مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 190155 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ويأتي قطاع الصناعة التحويلية ب 103621 مؤسسة، ثم قطاع الزراعة والصيد البحري بـ 7387 مؤسسة، وأخيرا قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات ذات الصلة بـ 3064 مؤسسة.

أما فيما يخص قطاع الصناعة التحويلية تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع تتوزع إلى فروع كما يلي: فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية بـ 15884 مؤسسة، فرع مواد البناء بـ 12842 مؤسسة، فرع الكيماويات والبلاستيك بـ5207 مؤسسة، فرع الصناعات الغذائية بـ 31997 مؤسسة، فرع صناعة النسيج بـ 2242 مؤسسة، فرع صناعة الجلود بـ2242 مؤسسة، فرع صناعة الخشب والورق بـ21326 مؤسسة، وفرع صناعة متنوعة بـ5663 مؤسسة.

إن وجود قطاع صناعي تحويلي قوي يُمكن أن يدفع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر للعديد من الأسباب أهمها:

– إن قوة الصناعة التحويلية دليل على وجود بيئة استثمارية ملائمة ما يخلق جو من الثقة لدى المستثمرين الأجانب ما يدفعهم للاستثمار في الجزائر؛

– وجود صناعة تحويلية في مجال إنتاج المنتجات الوسيطة (قطع غيار المركبات مثلا) يُمكن أن تدفع الشركات الأجنبية التي تحتاج مثل هذه المنتجات في إنتاج منتجات نهائية أو منتجات وسيطة أخرى للاستثمار في الجزائر بدل الاستيراد.

المبحث الثاني: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريفات مختلفة لسلاسل القيمة العالمية، أنواعها، وخصائصها، بالإضافة إلى معرفة واقع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الأول: ماهية سلاسل القيمة العالمية

من خلال هذا المطلب سنحاول إلقاء نظرة عامة حول ماهية سلاسل القيمة العالمية.

الفرع الأول: تعريف سلاسل القيمة العالمية

تعريف 01: سلسلة القيمة العالمية تشير إلى" ترابط عملية تقسيم مختلف مراحل إنتاج منتج أو خدمة معينة بداية من مرحلة طرح فكرة المشروع إلى غاية وصوله إلى المستهلك النهائي، حيث يعهد المهام والأنشطة المراد القيام بها والخاصة بكل مرحلة إلى شركة في دولة معينة لإعطاء قيمة مضافة، أين تملك هذه الدولة ميزة تنافسية في النشاط المخصص لها، وكنتيجة لهذه العملية تعزيز مبدأ التخصص وزيادة فرب التنمية بكل أبعادها".[1]

تعريف 02: تعرف على أنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات".[2]

تعريف 03: أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى تعريف سلاسل القيمة العالمية بأنه" نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تتخصص كل دولة (أو شركة) في إنتاج جزء معين ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها"، كما أن هناك تعريف آخر يشير إلى سلاسل القيمة العالمية بكونها تمثل "جميع المراحل والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمصانع لإنتاج المنتج النهائي وطرحه في الأسواق، ذلك بما يشمل مرحلة التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع و انتهاء بالخدمات المقدمة في مرحلة ما بعد البيع".[3]

---

[1] خيرة تحانوت وآخرين، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2، المجلد 14، العدد 1، 2021/6/8، ص 130.

[2] عقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة الباحث، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، عدد 2017/7، ص 273.

[3] محمد إسماعيل، موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات العدد السابع، أكتوبر 2019، ص 1.

ومما سبق ذكره يمكن استنتاج تعريف شامل لسلاسل القيمة العالمية على أنه نمط إنتاج يمر بعدة مراحل بدء من التصميم مرورا بالإنتاج وصولا إلى المستهلك النهائي، على أن تكون موزعة على عدد من البلدان، هدفها تغذية الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: أنواع سلاسل القيمة العالمية

هناك عدة أنواع لسلاسل القيمة العالمية تتمثل في:[1]

- **أسواق الإمداد الدولية:** حيث تتم المعاملات على أساس العلاقات القائمة على المنافسة الحرة بين المشترين والبائعين عبر الحدود، والتي تتطلب حدا أدنى من التنسيق والتعاون؛
- **الشبكات التي يحركها المنتجون:** حيث تلعب الشركة الرائدة دورا مركزيا في ممارسة السيطرة على الشبكة الدولية للشركات التابعة، الشركات المنتسبة والموردين؛
- **الشركات التي يحركها المشترون:** حيث يتزود كبار تجار التجزئة، المسوقين والمصنعين ذو العلامات التجارية من شبكة لا مركزية من الموردين عبر الحدود؛
- **الشركات المتكاملة:** حيث يتم تطبيق أنظمة الحوكمة الهرمية في جميع الشبكات الدولية، وتنتج جميع السلع والمنتجات الرئيسية داخل الشركة، والتي تتميز بالتكامل الرأسي والسيطرة الإدارية القوية.

[1] هشام ريغي، موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة 1، 27/03/2020، ص 269.

الفرع الثالث: خصائص سلاسل القيمة العالمية:

تتميز سلاسل القيمة العالمية بالعديد من الخصائص الموضحة في الجدول التالي: [1]

الجدول رقم 08: خصائص سلاسل القيمة العالمية

الخصائص	الوصف
متعددة الجنسيات	تعمل سلاسل القيمة العالمية عبر الحدود، مع مجموعة واسعة من الشبكات التي تضم مجموعة متنوعة من الشركات من جنسيات مختلفة؛
الاستعانة بمصادر خارجية	يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة متنوعة من اللوازم، الخدمات والوظائف من خلال شبكة من شبكات الإنتاج الدولية، بما في ذلك العديد من الشركات الأصغر التي يتم تصنيفها في موردي المدخلات على مستوى أعلى وأدنى؛
صنع السياسات	تقرر الشركة الرائدة في الغالب البنود /المنتجات التي سيتم الاستعانة بمصادر خارجية فيها، الجودة /الكمية، توقيت اللوازم والتسعير؛
بناء القدرات	تطالب الشركة الرائدة عادة وتساعد الموردين(وكذلك الموزعين وتجار التجزئة)، الذين غالباً ما يكونون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على تنفيذ تحسينات على منتجاتهم /خدماتهم، إنتاجيتهم ومواردهم البشرية؛
التقييس	تضمن الشركة الرائدة اتساق وموثوقية اللوازم أو الخدمات، القائمة على معايير أو شهادات الجودة الخاصة، الوطنية أو الدولية؛
الوضع العالمي	يمكن أن تصبح شركة صغيرة شركة عالمية من خلال تحولها إلى لاعب حيوي في سلسلة القيمة العالمية بمرور الوقت.

المصدر: هشام ريغي، مرجع سبق ذكره، ص272.

[1] نفس المرجع السابق، ص 272.

المطلب الثاني: واقع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سلاسل القيمة العالمية

"خلفت تجزئة الإنتاج فرصاً جديدة للشركات الصغيرة نسبياً لدخول الأسواق العالمية كموردي المكونات والخدمات، بما فيها شركات الدول النامية والاقتصاديات الناشئة، من دون الحاجة إلى بناء سلسة قيمة كاملة للمنتج".[1]

وهناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:[2]

- كموردين مستقلين؛
- من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الانخراط في أشكال الإنتاج الدولية غير القائمة على المساهمة في رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن بعث وتعزيز الدور التوريدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق القنوات التوريدية التي تخلقها سلاسل القيمة العالمية من خلال:[3]

- **التفكير في كيفية الدخول لسلاسل القيمة العالمية:** تعتبر هذه العملية الخطوة الأولى، ومن بين الإجراءات الأساسية المطلوبة في هذا الصدد فتح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، تعزيز تدابير تيسير التجارة وإصلاح بيئة الأعمال؛
- **الاقتناع بإمكانية النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية:** على الرغم من المزايا الكبيرة للشركات الموردة الموجودة حاليا في سلاسل القيمة العالمية، وخاصة قدراتها التنافسية وحصصها السوقية المضمونة، بالإضافة إلى الضغوط على الشركات متعددة الجنسيات لتقليل عدد الموردين، فإن هذا لا يعني أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية غير قادرة على النفاذ إلى هذه القنوات بسبب الاختلافات الكبيرة بينها وبين هؤلاء الموردين، فالطبيعة الديناميكية الكبيرة لسلاسل القيمة العالمية وتطويرها المستمر مع زيادة التكاليف والتغييرات المستمرة في التكنولوجيا وإعادة الشركات النظر في عملياتها تدفع هذه المؤسسات لمحاولة اغتنام الفرص التي تنطوي عليها هذه الديناميكية لتحقيق النفاذ؛

---

[1] هشام ريغي بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي – تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية–، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، 14 نوفمبر 2021.، ص 212.

[2] نفس المرجع السابق، ص 223 " للمزيد من التفاصيل حول هذه العناصر راجع المرجع".

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 226–229.

- **ضرورة وجود قدرات إنتاجية:** حيث تشير هذه الأخيرة إلى تعزيز الموارد الإنتاجية ، واقتناء القدرات التكنولوجية، واستحداث صلات إنتاجية تتيح للبلدان إنتاج طائفة أوسع من السلع والخدمات المتطورة على نحو متزايد، وتيسير اندماجها المفيد في الاقتصاد العالمي، ويمكن تطوير القدرات الإنتاجية من خلال ثلاثة عمليات مترابطة: مراكمة رأس المال، التقدم التكنولوجي والتحول الهيكلي؛
- **طبيعة الأنشطة المشارك فيها:** رغم أهمية الأنشطة التي تقع عند طرفي سلسلة القيمة والتي تنطوي على خلق قيمة مضافة عالية، وجب الاضطلاع على هذه الأنشطة للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية عن طريقها، إلا أن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تسمح لها بالقيام بمثل هذه الأنشطة، رغم هذا فإنه يمكنها النفاذ إلى تلك السلاسل من خلال الأنشطة ذات القيمة المضافة المتدنية مثل أنشطة التجميع.

وإذا كانت أنشطة التجميع لا تمثل سوى جزء بسيط من قيمة المنتج النهائي، فالتخصص في هذه الأنشطة قادر على توليد قيمة كبيرة في حال تم ذلك على نطاق واسع، لذا فيمكن للأنشطة التي تخلق قيمة مضافة متدنية أن تكون منطلقا للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية وكذا منطلقا للارتقاء في هذه السلاسل.

- **توفر المهارات:** ضرورة توفر مهارات بشرية في مختلف مجالات الأعمال من خلال التعليم، التكوين والرسكلة، وينبغي أيضا للحكومة تدعيم البرامج التدريبية والاستثمار في التعليم في مجال إنشاء المشاريع من خلال برامج مثل برامج empretec لإنشاء المشاريع التي وضعها الأونكتاد لتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية بالأدوات المناسبة لتعزيز نموها وتدويلها، وينبغي للبرامج التدريبية أن تكون موجهة تحديدا نحو متطلبات سلسلة القيمة العالمية ومرتبطة بإنشاء مراكز لتطوير المشاريع لجعلها ذات أداء ناجح؛
- **التقيد بالمعايير:** نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية، سواء السلاسل التي يحركها المنتجون أو التي يحركها المشترون، فيجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التقيد بالمعايير وشهادات الاعتماد الدولية الخاصة بكل من الجودة وأساليب التصنيع، ويمكن في هذا الصدد الاعتماد على مساعدة الشركات الأجنبية؛
- **تنويع الشركات المورد لها:** فالموردون في سلاسل القيمة العالمية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد يجازفون بفقدان نشاطهم التجاري في حالة الاعتماد بشكل تام على زبون واحد في السلسلة؛
- **النفاذ لسلاسل القيمة العالمية:** بسبب صعوبة النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية نظرا للمنافسة الشديدة بين الموردين والمعايير الصارمة المفروضة من الشركات المتعددة الجنسيات، تقوم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بالبحث عن سلاسل قيمة إقليمية على مستوى دول المغرب العربي، الدول العربية، إفريقيا، وهذا لاكتساب الخبرة والقدرات التنافسية والسمعة؛

- **ضرورة الدعم الحكومي:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى في البلدان المتقدمة لدعم حكوماتها على التعامل مع التحديات مثل الحاجة إلى موارد مالية إدارية كبيرة، القدرة على تلبية المعايير الدولية وحماية الملكية الفكرية التي تتطلبها مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

ووجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة تورّد للشركات الرائدة ضمن سلاسل القيمة العالمية من خلال القنوات التوريدية الثلاثة المذكورة أعلاه يعطي مؤشرا جيدا للمستمرين الأجانب على وجود مؤسسات يُمكن الاعتماد عليها في التزود بما يحتاجونه من منتجات وسيطة، ما يدفعهم ربما لتفضيل الاستثمار داخل الجزائر بدل الاستيراد.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى قطاع الصناعة التحويلية وسلاسل القيمة العالمية كآليتين يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تناولنا في المبحث الأول قطاع الصناعة التحويلية والتي ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو وسطية، بالإضافة إلى ما تحظى به من أهمية بالغة لمساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنه بملاحظة توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على القطاعات المختلفة نجد أن الصناعة التحويلية هي القطاع الأقل اهتماما.

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا سلاسل القيمة العالمية، إذ تعتمد هذه السلاسل في نشاطها على تجزئة الإنتاج، والتي تعتبر فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى الأسواق العالمية والمساهمة في عمليات إنتاج عالمية، كما أن هناك قنوات يمكن من خلالها نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه السلاسل.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة بعد استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحث أهم الآليات التي يمكن أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **اختبار الفرضيات**

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، فمن أهم الأسباب التي تدفع الجزائر للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمتها في رفع الناتج الإجمالي.

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها، فقد تميزت الجزائر بضعف جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما بينته إحصائيات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، ففي سنة 2019 بلغت حصتها 0.09% من التدفقات العالمية، و 0.19% من حصة التدفقات للاقتصاديات النامية، و 2.93% من التدفقات الواردة إلى إفريقيا.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها، توجد آليات يمكن عن طريقها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال دراستنا تناولنا آليتين هما الصناعة التحويلية وسلاسل القيمة العالمية.

❖ **نتائج الدراسة**

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ليس هناك تعريف موحد متفق عليه حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم؛
- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من الايجابيات لكن في نفس الوقت على العديد من السلبيات؛
- يُمكن لقطاع صناعة تحويلية قوي أن يدفع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر لكون هذا مؤشر على وجود بيئة ملائمة للاستثمار ووجود مؤسسات يُمكن أن تنتج منتجات وسيطة يحتاجونها في عملياتهم الإنتاجية حيث ربما يفضلون الاستثمار في الجزائر بدل الاستيراد.
- يُمكن لوجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة مندمجة في سلاسل القيمة العالمية أن يكون مؤشراً جيداً للمستثمرين الأجانب للاستثمار داخل الجزائر للاستفادة من منتجات هذه المؤسسات بدل الاستيراد.

❖ **التوصيات**

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات:

- محاولة الاستعانة بالتجارب الدولية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها في الجزائر؛
- على الدولة جعل المناخ الاستثماري أكثر استقرارا بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومشاركتها في مشاريع مع شركات عالمية رائدة؛
- مواصلة العمل وبذل الجهد على تعزيز موقع الجزائر في خارطة الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر كونه من أهم مصادر التمويل الخارجي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. حسن خلف فليح، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
3. عبد الغفور حسن كنعان المعمري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
4. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
5. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
6. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

المقالات

1. جمال بلخباط، تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الحقيقة، العدد 25، جامعة إدرار، الجزائر.
2. خيرة تحانوت وآخرين، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2، المجلد 14، العدد 1، 2021/6/8.
3. سليمة عزيزو، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2018.
4. سي فضيل الحاج، معمر حيتالة، حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 13، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/06/30.
5. سليمة قواسمية، مباركي صفاء، اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العوائق والتصديات)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة باجي مختار-عنابة، 15-10-2021.

6. عقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة الباحث، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، عدد 2017/7.
7. فاطمة الزهراء بن شعيب، دور وكالات الدعم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير مناصب الشغل، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 31 ديسمبر 2021.
8. فاطنة العطري، الداوي الشيخ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2020/06/30.
9. فتحي عميروش، الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 16-09، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، جامعة الجزائر1، 2020.
10. لطيفة جباري، محمد الطاهر دربوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن/الجزء02، جامعة خنشلة، ديسمبر 2017.
11. محمد زرمان، غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 11، العدد 03، جامعة البليدة 02، 2020/12/31.
12. هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد05، 2016/05/23.
13. هشام ريغي بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي – تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية–، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، 14 نوفمبر 2019.
14. هشام ريغي، موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة 1، 27/03/2020.

الملتقيات والأيام الدراسية

1. أنيسة حمداوش، التكييف القانوني المؤسسات الصغيرة في ظل التشريع القانوني، المؤتمر الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019.
2. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، 23-24 فيفري 2011.
3. كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر –دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية– الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي– البليدة 02، 06 و 07 نوفمبر 2018.
4. ليدية فطمة دفريا، الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤتمر الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019 .
5. هشام ريغي، أهمية حوافز الاستثمار الحكومية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول دور الحوكمة الاقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 25/24 أكتوبر 2018.
6. هشام ريغي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الممارسة والتحديات، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات R.I.C.O.I، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2– لونيسي علي، 30 ماي 2016.
7. هشام ريغي، بناء اقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي – تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية–، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، 14 نوفمبر 2021.

الأطروحات

1. بسامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014/2013.
2. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.
3. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.
4. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2018/2017.
6. وليد بيبي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية– دراسة حالة دول شمال إفريقيا–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
7. وهيبة بن داودية، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004/2005.

مراسيم وقوانين

1. القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
2. القانون رقم 16–09، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتضمن ترقية المستثمر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص 18.
3. المرسوم التنفيذي رقم 05–165 المؤرخ في 4 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32 الصادرة في 4 ماي 2005.

4. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة في 13 نوفمبر 2002.
5. المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 5 ماي 2020، يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سلطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، العدد 27الصادرة في 6 ماي 2020.
6. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها، الجريدة الرسمية، العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020
7. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة في 25 ماي 2004.
8. المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 ، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44 الصادرة في 7 جويلية 1994.

مراجع أخرى

1. محمد إسماعيل، موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات العدد السابع، أكتوبر 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Nadine Levratto. La PME objet frontière : une analyse en termes de cohérence entrel'organisationinterne et le marché. Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nosjours; Pouvoir, représentation,actionUniversité de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, Jan 2006. halshs-00007804.
2. https://unctadstat.unctad.org (Consulted 16/12/2021).
3. ministére de l'lndustrie et des mines, bulletion d'information statistique de l'entreprise, N°36, avril 2020.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الدور الذي يُمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى الأهمية التي أصبح يحتلها هذا النوع من المؤسسات من جهة، والإيجابيات الكثيرة التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتميز بضعف كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُمكنها لعب دور جد هام في جذب هذا النوع من الاستثمارات من خلال آليتين هما الصناعة التحويلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، الصناعة التحويلية، سلاسل القيمة العالمية.

Abstract: This study aims to examine the role that SMEs in Algeria can play in attracting FDI given the importance of this type of enterprise on the one hand, and the many positives involved in FDI on the other. The study found that Algeria is characterized by a significant weakness in attracting FDI and that SMEs can play a very important role in attracting this type of investment through two mechanisms: manufacturing and integration into global value chains.

Keywords: small and medium enterprises, foreign direct investment, Algeria, manufacturing, global value chains.